أكاديمية الدراسات
الإسلامية والإنسانية

سياسات الإفقار وتداعياتها على الأمم والمجتمعات

د/ أحمد عبد الحميد ذكر الله

أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر

رئيس أكاديمية "أمم" للبحوث والتدريب

مقدمة

رغم ما يعيشه العالم حاليا من مستويات تنموية مرتفعة وتقدم تكنولوجي غير مسبوق ومستويات رفاهية عالية للغاية تستأثر بها عدة دول فقط دون بقية الأغلبية من دول العالم، فان مئات الملايين الذين يعيشون في فقر مدقع وجهل وبطالة من المؤكد أنهم يمثلون عارا أخلاقيا يجب العمل علي الفكاك منه، من خلال تبني سياسات تعمل علي عدالة توزيع الدخول والثروات وتقريب الفجوات المعيشية بين البلدان وتقليل أعداد الفقراء لا سيما مدقعي الفقر منهم.

وتجدر الاشارة إلى أن الفقر ليس مسألة اقتصادية فحسب، بل هو ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل نقص كل من الدخل والقدرات الأساسية للعيش بكرامة، ووفقا للأمم المتحدة([1])، كما أنه يرتبط ولا شك بمستوي التعليم، ويترتب عليه امكانية الحصول على فرص العمل، ولذلك فان الأشخاص الذين يعيشون في فقر يعانون من العديد من أشكال الحرمان المترابطة والمتعاضدة التي تمنعهم من إعمال حقوقهم وتديم فقرهم، بما فيها: ظروف العمل الخطيرة، وغياب الإسكان المأمون، وغياب الطعام المغذي، ووجود تفاوت في إتاحة الوصول إلى العدالة.

ولا شك أن هناك مجموعة من السياسات التي تطبقها منظومة الهيمنة العالمية والتي ساهمت في تفشي ظاهرة الفقر وتكريسها واستدامتها، كما عقدت القدرة علي التخلص منها أو علي الأقل تخفيض أعداد الذين يعانون منها، كما ان هذه السياسات ساهمت في العديد من المشكلات الأخري والتي أجهضت التجارب التنموية للدول الفقيرة، كما أوقعتها في دوامة ديون وقفت بمعظمها عند شفا الافلاس، علاوة علي تفاقم معدلات البطالة بها.

ويتعدد القائمين علي تطبيق سياسات الافقار وساتهداف الدول النامية بها ما بين منظمات دولية أو تدخلات استعمارية عبر أنظمة موالية أو حتي سياسات دولية تنموية أو تجارية أو غيرها، ولا شك أن جميعها ساهم بنسبة هامة في التداعيات الكبيرة التي وقعت علي الأمم والمجتمعات جراء هذه السياسات.

---

[1]) الأمم المتحدة: موضوع عام 2022: الكرامة للجميع.

مشكلة البحث

تدعي المنظمات الدولية وفي مقدمتها البنك الدولى قيامها بجهود كبيرة في مكافحة الفقر وتقليص عدد الفقراء، وتتذرع بتداعيات فيروس كورونا بالعودة إلى المنحني التصاعدي لأعداد الفقراء حول العالم.

ولكن بيانات البنك الدولى ([2]) تشير إلى أن أعداد الفقراء حول العالم بلغ 793 مليون فقيرا مدقعا بنهاية عام 2015، ثم تراجع إلى 648 مليون بنهاية عام 2019، ولكن سرعان ما تزايد باضطراد في الفترة من النصف الثاني لعام 2020، حيث سقط 71 مليون شخص جديد في بئر الفقر المدقع مقارنة بعام 2019، وبزيادة قدرها 12٪، ثم توالت الزيادات بعد ذلك.

وبتعبير البنك الدولى([3]) "كان الأثر الصافي للجائحة هو إضافة عدد أكبر من الناس إلى دائرة الفقر المدقع مقارنة بجميع سكان ألمانيا أو تركيا أو جمهورية الكونغو الديمقراطية"، كما يظهر الواقع الحالي كذلك أن 1.3 مليار شخص لم يزالوا يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، ونصفهم تقريبًا من الأطفال والشباب([4]).

ولا شك أن البيانات السابقة تشير إلى فشل جهود المنظمات الدولية في اقتلاع الفقر المدقع بدليل بقاء أكثر من 600 مليون فقير مدقع قبل انتشار فيروس كورونا، وكذلك فان تصاعد أعداد الفقراء يدل على هشاشة السياسات المتبعة وعمق وتجذر سياسات الافقار المتبعة من نظام الهيمنة العالمية وأذرعه المختلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية حول العالم.

ويرتبط بمشاكل الفقر العديد من المشكلات الأخري منها الاضطرار إلى الاستدانة وانخفاض الانفاق على التعليم والصحة وتفشي المرض والجهل والبطالة وكلها ولا شك أمراض مزمنة تعانيها الدول النامية جراء السياسات المفروضة عليها.

ومن هنا فان مشكلة هذا البحث تتمحور حول دراسة أهم سياسات الافقار وتداعياتها علي الأمم والمجتمعات.

---

[2]) مدونات البنك الدولى: الفقر العالمي في عشرينيات القرن الحادي العشرين في مسار جديد أسوأ.

[3]) نفس المرجع السابق.

[4]) الأمم المتحدة: **موضوع عام 2022: الكرامة للجميع.**

أهمية البحث

لا شك أن دراسة سياسات الافقار التي يتبعها النظام العالمي المهيمن لتكريس تبعية الدول الفقيرة تعد من الأهمية بمكان لأنها يمكن أن تكون نقطة الانطلاق في رسم خارطة طريق واضحة وناجعة ليس فقط في مواجهة الفقر بصفة عامة والمدقع منه على وجه الخصوص، والأعراض المزمنة الناتجة عنه من جهل ومرض وبطالة وديون، ولكنها أيضا يمكن أن تشكل نواة لخطة متكاملة للانعتاق من التبعية والهيمنة التي يمارسها النظام العالمي على الدول الفقيرة، ومن بينها الدول العربية والاسلامية التي لم تنجو غالبيتها من تلك السياسات.

أهداف البحث:

يهدف البحث بصفة عامة إلى دراسة سياسات الافقار وتداعياتها علي الأمم والمجتمعات، ويتفرع عن ذلك الهدف العام مجموعة من الاهداف الفرعية ومنها:

1- دراسة السياسات التنموية المفروضة دوليا على الدول النامية.
2- دراسة سيات الحرية التجارية والتكتلات الاقتصادية.
3- بحث سياسات حجب التكنولوجيا والاستيلاء على العقول
4- دراسة انخفاض معدلات النمو في الدول النامية وعلاقته بتأخر مستويات التنمية.
5- بحث تنماي أعدلد الفقراء وزيادة مديونية الدول النامية
6- دراسة البطالة في الدول النامية

وسيعمل البحث على تحقيق هذه الأهداف من خلال مكونات البحث التالية:

المبحث الأول: سياسات افقار الدول النامية

المبحث الثاني: تداعيات سياسات الافقار على الدول والمجتمعات.

خاتمة

النتائج

التوصيات المراجع

المبحث الأول

سياسات افقار الدول النامية

إن من أهم أسباب بقاء معظم البلدان النامية غارقة في حلقات التخلف والفقر هو سيسات الافقار التي تمارسها قوي الهيمنة العالمية والتي تعمل علي فرض سياسات تنموية تديم تردي معدلات الإنتاج وتخلف عملات التبادل التجاري الخارجي وانعدام عوامل التراكم المالي، والاضطرار للاقتراض الخارجي والوقوع في شرك اشتراطات المقرضين، والتعثر في خدمة الديون، في حين تمتلك معظم هذه الدول قوة عمل تفتقر للسوق التي تستوعب قدراتها وخبراتها مما يضطرها للهجرة نحو الدول المتقدمة، في الوقت الذي تحرم فيه الدول النامية من التكنولوجيا التي تنتجها عقولها المهاجرة، الأمر الذي يستنزف قدرات تلك الدول ويعمق حالة التخلف والفقر فيها.

وسوف يتناول هذا المبحث دراسة سياسات الافقار، وكيف أنتجت سياسات عالمية مفروض تطبيقها على الدول النامية في مسار يصعب الفكاك منه، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولا: السياسات التنموية المفروضة على الدول النامية

بعد الانتهاء من الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ تم إنشاء ثلاث منظمات دولية وهي: الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ويمكن القول أن تلك المنظمات هي التي تحكم العالم بأركانه المختلفة حاليا، فهي المؤسسات التي أنشأتها القوة العظمى الجديدة، لتفرض هيمنتها العسكرية الاقتصادية على العالم.

وبعد اهتزاز الفكر الليبرالى وبروز الاشتراكية ثم أزمة الكساد العظيم والمراجعات الكينزية التي أفسحت المجال لدور اكبر للدولة في النشاط الاقتصادي، عاودت الليبرالية الجديدة تشكيل منطقا جديدا في أعقاب أزمة ارتفاع أسعار النفط عام 1973، وهي الأسس التي استطاع فرضها من خلال المؤسسات الدولية علي كل دول العالم.

وقد نجح التيار النيوليبرالى في تجاوز الحقل الاقتصادي إلى بلورة رؤية ليس فقط للمجتمع والدولة على مستواهما القطري، بل رؤية للعالم بكل تنوعه وتعقيداته. حيث تم تبني المقاربة النيوليبرالية من قِبَلِ المنظمات الاقتصادية الدولية كـ"صندوق النقد الدولي" الذي عمل وفق هذه

الرؤية على إعادة رسم اقتصاديات الدول الفقيرة بالضغط على حكوماتها لتبني اختيارات نيوليبرالية([5]).

وقد عمدت المؤسسات الاقتصادية الدولية إلى فرض حزمة من السياسات علي الدول الفقيرة، وبغض النظر عن جدلية تعمد الاضرار التي يقول بها الكثيرين فان اللافت هو الحلول والمعالجات الموحدة لجميع دول العالم النامية تقريبا، والتي طلب منها نفس المعالجات الاقتصادية رغم التناقض والاختلاف بين الواقع الاقتصادي والظروف الداخلية لكل منها، وربما تكون تلك الحزم من السياسات الموحدة هي سبب فشل برامج الاصلاح الاقتصادي في معظم الدول التي ارتبطت بالمؤسسات الدولية فيما عدا تجارب تعد على أصابع اليد الواحدة.

وبصفة عامة فان حزم السياسات التنموية المفروضة من المؤسسات الدولية كانت تشتمل على الخصخصة والتخلص من القطاع العام المملوك للدولة حتي لوكان انتاجيا يربح وتمول أرباحه الموازنة العامة للدولة أو يوفر موارد بالعملات الأجنبية كأثمان لتصدير منتجاته، وكلها سياسات أضعفت الانتاج المحلي وزادت من الواردات، فكانت النتيجة المنطقية المزيد من انخفاض العملات الوطنية، التي أضحت أحد المكونات البارزة لمعدلات التضخم في الدول التي طبقت سياسات المنظمات الدولية.

كما تشتمل تلك السياسات كذلك على فرض سياسات تقشفية حادة، والغريب انها دائما ضد الطبقات الفقيرة، مثل سياسات تخفيض أو ازالة الدعم الموجه للسلع التموينية، والمحروقات والكهرباء وللمواصلات، وكلها سياسات تغذي ارتفاع معدلات التضخم مما يزيد من معاناة الطبقات الفقيرة وارتفاع اعداها.

كما تساق الدول النامية نحو إزالة التعريفات الجمركية على الواردات، الأمر الذي يساهم في تقويض ما تبقي من الصناعات الوطنية التي لن تقوي على المنافسة في ظل بيئة الحماية التي اعتادت عليها.

ومن الواضح ان تركيز تلك السياسات كذلك على رفع يد الدولة عن النشاط الاقتصادي، في

---

[5]) الطيب بوعزة: **في السياق التاريخي لنشأة النيوليبرالية، موقع الجزيرة نت.**

تجاهل تام لأهمية هذا الدور بالنسبة للفئات المهمشة والفقيرة التى ترزح تحت خط الفقر، وبالتالى تكون تلك السياسات مؤلمة لها بشدة، علاوة على أنها تترك الدول أكثر فقرا مما كانت عليه، مع ارتفاع الديون، وتعاظم الفوائد، وزيادة في البطالة والتضخم، وهذا ما حدث في كثير من الدول المستدينة.

وتجدر الاشارة إلى أن هذه السياسات لا تتوقف فقط عند حدود السياسات المالية وتوقف الدولة عن الدعم الموجه للفقراء، ولا عند السياسات التجارية ووفتح الأبواب للحرية التجارية بغض النظر عن مصلحة الصناعة الوطنية، بل تمتد كذلك للسياسات النقدية، حيث تجبر الدول على رفع سعر الفائدة محليا لجذب الأموال الساخنة لتغطية العجز في موازناتها العامة، وهو الأموال التي سرعان ما تتبخر مع بوادر أية أزمة محلية أو عالمية مخلفة وراءها فجوة كارثية للاقتصاد المحلي، بالاضافة إلى تكبد الموازنة العامة لأعباء الفوائد عليها، واجبار الحكومات علي توفير العملة الأجنبية لأصحاب تلك الأموال حتي ولو على حساب احتياجات البلاد من السلع الاستراتيجية.

وتعد آلية سعر الفائدة أحد أهم أدوات الهيمنة العالمية، حيث تتلاعب من خلالها المؤسسات والشركات الكبري حول العالم بحكومات الدول الفقيرة من خلال تحكمها بأسواق السندات الدولية، وأسواق العقود الآجلة للسلع الاستراتيجية، ولذلك نجد أن مسار سعر الفائدة المحلية دائما ما يكون علي أجندات اجتماعات المؤسسات الدولية مع حكومات تلك الدول.

وأخيرا فان تعويم العملة المحلية احد أهم السياسات المفروضة علي الدول الفقيرة، فكل هذه الدول تعاني من عجز مزمن في ميزانها التجاري، وحاجاتها المتعاظمة للنقد الأجنبي، وتشترط المؤسسات الدولية تخفيض سعر صرف العملة المحلية كأحد السياسات الاجبارية على تلك الدول على الرغم من آثارها الكارثية علي تآكل الثروة والمدخرات المحلية، بالاضافة إلى الانخفاض المستمر للمستويات المعيشية للطبقات المختلفة.

ولذلك كان من المنطقي بعد رضوخ الدول الفقيرة لهذه السياسات وتطبيقها علي نطاق واسع حول العالم أن نشاهد اتساعا محموما للتفاوت في توزيع الدخول والثروات، بل والأدهي ان يستمر ذلك حتي في أوقات الأزمات العالمية.

وقد خلصت دراسة أعدها البنك السويسري وشبكة "بي دبليو سي" للخدمات المهنية([6])، إلى أن ثروات أغنياء العالم زادت بأكثر من الربع خلال ذروة تفشي فيروس كورونا ما بين أبريل/نيسان ويوليو/تموز، وفي العام الماضي 2022، سجلت قوة الشركات وثروة طبقة الملياردير ارتفاعًا غير مسبوق في حين كابد الملايين للبقاء في ظل تآكل الحقوق العمالية ونوعية الوظائف، وكان تقرير صدر السنة الماضية عن منظمة أوكسفام في العالم، أشار إلى أن ستة وعشرين شخصا فقط من أثرياء العالم تفوق ثرواتهم ما يملكه أفقر نصف سكان الأرض مجتمعين([7]).

ثانيا:الحرية التجارية وافشال التكتلات

بعد الثورة الصناعية انقسم المفكرين الاقتصاديين إلى فريقين أحدهما ينادي بالحرية الاقتصادية مقدما العديد من المبررات التي تخدم الموقف الصناعي لبلاده التي سبقت خطوة أو أكثر في التحديث الصناعي، بينما ساند الفريق الآخر الحماية التجارية حماية للصناعات الناشئة لبلاده، وبعد التفوق التصنيعي الكاسح للدول الأوروبية، ترسخت أفكار الحرية التجارية وفرضت علي الدول النامية.

ثم رسخ التقدم التكنولوجي الهائل في الغرب من دعوات الحرية وفرضها علي الدول النامية ضمانا لاستمرار الهيمنة، بالتكامل مع المحاولات الحثيثة لاجهاض أية تكتلات اقتصادية ناشئة يمكن أن تمثل نموذجا يهدد تلك الهيمنة الغربية غلي مقدرات الاقتصاد العالمي.

ويمكن تناول الحرية التجارية وافشال التكتلات الاقتصادية كسياسات افقار للدول النامية وذلك علي النحو التالى:

1- فرض الحرية التجارية علي الدول النامية

تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى. ولا شك أن فرض تلك السياسة علي الدول النامية ترتب عليها العديد من الآثار السلبية علي اقتصادات تلك الدول ومنها:

---

[6]) **فيروس كورونا:** زيادة بقيمة الربع في ثروات الأغنياء في ذروة تفشي الوباء

[7]) نفس المرجع السابق.

- بقاء الدول النامية منتجة ومصدرة للمواد الأولية دون أن تكون قادرة على تحقيق أى تقدم في المجال الصناعى لأنها لا تتمتع بأى مزايا نسبية في انتاج السلع الصناعية وهى في حاجة إلى وقت طويل قبل أن تكتسب هذه المزايا، ولا تستطيع اكتساب هذه المزايا تحت ضغط المنافسة الأجنبية التى تسمح بها سياسة الحرية التجارية.
- حرية التجارة تعني تقسيم العمل الدولى وحشر الدول النامية في زاوية تصدير المواد الأولية، الأمر الذي يؤدي تدهور شروط التجارة الدولية واتجاهها في غير صالح الدول النامية.
- الأثر السلبى على الصناعات الناشئة بالدول النامية لعدم قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية ذات التنافسية والجودة الأعلى.

ومن أجل ضمان استدامة هذه الأثار السلبية عملت الدول المتقدمة علي فرض أدوات واجراءات تجارية، من بينها

- **التخفيض المتوالى للرسوم الجمركية**، فمنذ بدء سريان الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) في عام 1947، انخفض متوسط قيمة التعريفات المعمول بها في مختلف أنحاء العالَم بنحو 85%([8]). ولم يكن ذلك من قبيل المصادفة؛ بل كان نتيجة للتعاون المتعدد الأطراف، وثماني جولات من مفاوضات التجارة العالمية، أولا بموجب اتفاقية الجات، ثم بموجب منظمة التجارة العالمية التي خلفتها، والتي تسعى لاقامة نظام تجارى جديد متعدد الأطراف واستمرار العمل على التخفيض المتوالى للرسوم الجمركية.

ومن الجدير بالذكر ان الدول الكبري هي أول من يخرق تلك الاتفاقيات، فعندما نشبت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين فرضت الإدارة الأميركية في منتصف عام 2018 تعريفات على الواردات بنسبة 25% على الصلب، و10% على الألومنيوم. وهو الأمر الذي أنذر برفع التعريفات الجمركية علي الجميع بل وأيضا بتقويض نظام التجارة متعدد

[8]) موخيسا كيتويي: **كيف تؤثر الحروب التجارية على الدول الفقيرة؟**

الأطراف.

- **تحرير التعامل فى سعر الصرف** وذلك بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا فى سوق الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب، وتروج المؤسسات الدولية لخفض قيمة العملة المحلية بكونه محفزا على زيادة الصادرات والحد من الواردات والتوسع السياحي وجذب الاستثمار الأجنبي وغير ذلك من العناصر الايجابية.

ولكن الحقيقة أن معظم الدول النامية تعاني من العديد من الأمراض الاقتصادية المزمنة التي تقوض تماما ايجابيات خفض سعر الصرف، حيث تعاني من تشوه الهيكل الاقتصادي ومكوناته الريعية، والعجز الكبير والمتنامي في الموازين الخارجية، والضعف الهيكلي الكبير في قدراته التصديرية، والركون المتعاظم الى الاستيراد لتلبية الاحتياجات المحلية، كل ما سبق فضلاً عن الواردات من السلع الغذائية والدوائية ذات الطلب غير المرن نسبياً ([9]).

ولا شك ان كل ماسبق سيقوض الأثر المرجو من خفض سعر الصرف بل ربما يحوله لاجراء سلبي يعمق المشكلة الاقتصادية للدول النامية، بالاضافة إلى نتائجه الوخيمة على ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض مستوياتها، وتعميق هوة التفاوت الاقتصادي بين طبقات المجتمع، علاوة علي ارتفاع تكاليف سداد القروض الخارجية مقومة بالعملة المحلية بعد التخفيض، وكل ذلك يعني بوضوح رفع تكلفة الانتاج وبالتالى الصادرات التي كان من المستهدف زيادتها بهذا الاجراء.

2- افشال التكتلات الاقتصادية

تسعى بعض الدول إلى التكتل والاتحاد إما لمصالح مشتركة اقتصادية أو أمنية أو سياسة، وإما لاستثمار موارد طبيعية وإما بحكم الجوار والعرق والقواسم المشتركة

وهناك عدة أنواع من التصنيفات لمراحل التكتلات الدولية إلا أن الغالبية يرون أنها تنقسم نظريا إلى خمسة مراحل متعاقبة، يجب أن تنضج كل مرحلة وتأخذ وقتها وشروطها قبل أن ينتقل التكتل للمرحلة اللاحقة([10]).

---

[9]) مهدي الوحيد: خفض سعر صرف الدينار وأبعاده، الاقتصاديون العراقيون، مايو 2020.

[10]) شقير، محمد لبيب .- الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها (الجزء الأول) .- بيروت، مركز دراس، ص 71.

المرحلة الأولى وهي ما تسمى بتحرير التجارة بين دول الاتحاد وتقتضي إزالة جميع العوائق التي تعترض حركة السلع والخدمات، والمرحلة الثانية وهو ما يطلق عليها الاتحاد الجمركي ويتم خلالها إزالة العوائق التجارية، والمرحلة الثالثة هي السوق المشتركة وهي التي تشمل السماح لعوامل الإنتاج ورؤوس الأموال بحرية الحركة بين الدول الأعضاء.

المرحلة الرابعة هي الاتحاد الاقتصادي ويشبه السوق المشتركة في أنه يستلزم انسياب عوامل الإنتاج وتكييف سياسة التجارة الخارجية للدول الأعضاء إلا أنه يمثل اتحادا اقتصاديا كاملا وينطلق بعملة موحدة وتجانس معدلات الضريبة بين دول الأعضاء وسياسة نقدية مشتركة.
المرحلة الخامسة عندما يبلغ الاتحاد الاقتصادي أوجه يمهد لقيام اتحاد سياسي/ فيدرالي وتصبح شعوب تلك الدول يحملون جنسية موحدة، وأفضل مثال لهذه المرحلة هي الولايات المتحدة وكندا، وهذه المرحلة تمثل نهاية مرحلة التكتلات.

ورغم اعتراف العديد من الدول النامية بأهمية التكتلات الاقتصادية في مواجهة قوي الاستعمار التقليدية بمؤسساتها وأدواتها المستحدثة، بالاضافة إلى امتلاكها إلى العديد من المقومات التكاملية الكافية لانجاح تكتلاتها، الا أن معظم تجارب التكتلات بين الدول النامية لم تجد طريقها للاستمرار والنجاح، وخير مثال على ذلك التكتلات الاقتصادية العربية والتكتلات في أفريقيا وكلها تجارب باءت بالفشل وخيبت الآمال لأسباب كثيرة أهمها غياب الآليات السليمة والفعالة والسياسات الرشيدة، إضافة إلى الظروف الاقتصادية القاسية والاختلالات الهيكلية الحادة، التي تميز معظم تلك الدول([11]).

ولا شك ان الدول الكبري وأذرعها من المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والمتمددة في الدول النامية تلعب دورا كبيرا في تقويض هذه التكتلات اما بوأدها في المهد مثل الحالة العربية، أو الابقاء عليها شكليا فقط أو ذات تأثير محدود، وبصفة عامة لا تسمح القوي الدولية لهذه التكتلات بالتمدد والتوسع خارج الدائرة المسموح بها، ولعل بداية الحرب التجارية علي الصين ثم تأجيج الصراع بين روسيا وأوكرانيا هو آخر الأمثلة البارزة علي محاولات تقويض تكتل بارز كان من الممكن له النهوض مثل البريكس.

---

[11]) مصطفى العبد الله الكفري: **التكتلات الاقتصادية**، **الحوار المتمدن-العدد: 7631 - 2023 / 6 / 3**

ثالثا: سياسات حجب التكنولجيا ونزيف العقول

لا شك أن الكرة الأرضية تعيش عصر القفزات التكنولوجية الهائلة، ولكنه مع الأسف تنحصر فوائد هذا التقدم التكنولجي جغرافيا في مجموعة من الدول وتبقي الأغلبية الساحقة لدول العالم محرومة منها، متخلفة عن ركب التسابق عليها وربما مستبعدة تماما من هذا السباق.

وقد ذكر " جوزيف بلتون " في حديثه عن مجتمع المعلومات في كتابه "حديث عالمي" أن حوالي 12 بلدا يمكن أن يطلق عليها مجتمعات المعلومات، وعلى الرغم من أنها تشكل ما نسبة 25% من مجموع سكان العالم فإنها تملك أكثر من 80% من أجهزة الهاتف وأجهزة الحواسيب والإذاعة المرئية،

وتشمل التكنولوجيات الرائدة الحديثة التي تستفيد من الرقمنة والاتصال كلا من الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، وسلسلة الكتل، والجيل الخامس، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والروبوتات، والطائرات بدون طيار، وتحرير الجينات، وتكنولوجيا النانو، والطاقة الشمسية الكهروضوئية، وكلها تكنولوجيات تعيد تعريف ملامح مستقبل البشرية، وذلك على الرغم من ارتباطها ببعض السلبيات، مثل مفاقمتها لعدم المساواة، وتوسيع الفجوة الرقمية، واضعاف التماسك الاجتماعي والسياسي.

وتوجد العديد من الأسباب التي أخرجت الدول الفقيرة من سباق امتلاك التكنولوجيا ورسخت ووسعت الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة، ويمكن استعراض بعضا من هذه الأسباب فيما يلي:

1- ضعف الانفاق علي البحث والتطوير

يلعب انخفاض مستويات الاستثمار في البحث والتطوير، وانخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم العالي، وبالتالي محدودية المعروض من العمالة الماهرة، وعدم كفاية أو عدم استقرار البيئات التنظيمية والسياسية القادرة على تعزيز التقدم دوراً كبيرا في الحالة السيئة لمجالات العلوم والتقنية والابتكار في البلدان الأقل نموا ً[12].

---

[12]) فيكيتامويلوا أوتويكامانو: جسر الفجوة التقنية في أقل البلدان نمواً، وقائع الأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/44911

تعد العلاقة بين الاستثمار في البحث والتطوير (R&D) والنمو الاقتصادي بشكل عام علاقة أساسية، ومن المؤكد أيضا أن اتساع نطاق الابتكار ينتج بزيادة الاستثمار في البحث والتطوير، وتظل نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة بالنسبة لمعظم أقل البلدان نمواً حيث تقل عن نسبة 1 بالمئة([13])، الأمر الذى يمثل عقبة رئيسية أمام بناء القدرات التنافسية والقدرات على استيعاب التقنيات الحديثة الموجودة والتكيف معها.

ويرسم مؤشر الابتكار العالمي 2022 في عجالة إمكانية ظهور موجتين جديدتين من الابتكار: أولاهما موجة ابتكار في العصر الرقمي مبنية على الحوسبة الفائقة والذكاء الاصطناعي والأتمتة، توشك على إحداث تأثيرات إنتاجية كبيرة في جميع قطاعات ومجالات البحث العلمي، وثانيهما موجة ابتكار متمحورة حول العلوم العميقة المبنية على اختراقات في التكنولوجيات الحيوية وتكنولوجيات نانو والمواد الجديدة وغيرها من العلوم، التي تحدث ثورة في الابتكارات في أربعة مجالات ذات أهمية رئيسية للمجتمع، وهي: الصحة والغذاء والبيئة والتنقل([14]).

ومع ذلك، يحذر مؤشر الابتكار العالمي 2022 من أن الآثار الإيجابية لهاتين الموجتين الجديدتين ستستغرق وقتًا حتى تتحقق؛ فيجب أولاً التغلب على العديد من العقبات، ولا سيما في مجال اعتماد التكنولوجيا ونشرها. ولا شك أن المؤشر ينوه هنا إلى الصعوبات التي تواجه الدول النامية في اللحاق بركب هاتين الموجتين في ظل ضعف الانفاق علي الابتكار.

ولعل ما يؤكد ذلك أنه لا تزال أوروبا تضم العدد الأكبر من قادة الابتكار العالمي بمجموع 15 اقتصادًا في المجموع من بين الذين يشغلون المراتب الـ 25 الأولى في العالم([15])، وهو الأمر الذي يوضح مدي التركز التكنولوجي جغرافيا، انعكاسا للقدرات الانفاقية الوطنية.

2- نزيف رأس المال البشري

---

[13]) نفس المرجع السابق.

[14]) برونو لانفين: مؤشر الابتكار العالمي 2002 ،ويبو.
https://www.wipo.int/pressroom/ar/articles/2022/article_0011.html

[15]) نفس المرجع السابق.

تعاني الدول النامية من ضعف الانفاق على التعليم بصفة عامة والتعليم التكنولوجي على وجه الخصوص، ولذلك فانه من أهم أسباب التخلف التكنولوجي للدول النامية الافتقار إلى رأس المال البشري والهياكل التنظيمية الفعالة في وقت أصبح تصميم وتنفيذ سياسة الابتكار أكثر تعقيدًا.

ولا شك أن عدم تماشي السياسات والخطط والبرامج التعليمية والتدريبية مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة، وعدم توسيع نطاق برامج تطوير مهارات الموارد البشرية وإعادة تشكيلها والتعلم مدى الحياة، يؤدي إلى تأخر تزويد الموارد البشرية بالمهارات اللازمة للتعامل مع التكنولوجيات الجديدة، الأمر الذ يعيق الانتشار الأوسع للابتكار داخل الاقتصادات.

وتزداد المشكلة بصوة كبيرة نزيف العقول الهاربة إلى الخارج بحثا عن الحرية والاستقرار والمستوي الافضل للمعيشة والبحث، وتشير الدراسات إلى ان أسباب نزيف العقول تتمحور حولما يلي:

- **البحث عن الدخل المرتفع** الذي يوفر الحياة الكريمة، وارتفاع الدخل يتيح الحصول على الكثير من الضمانات والخدمات الاجتماعية من سكن ونقل وصحة وتعليم... الخ بخاصة عندما تمتاز هذه الخدمات بالجودة وبسهولة المنال.
- **البحث عن فرصة وظروف عمل أفضل** حيث يواجه أصحاب التخصصات النادرة مشكلة عدم الاستيعاب عند عودتهم لأوطانهم، لا سيما أن هذه التخصصات تفوق إمكانيات ومستوى تقدم بلدانهم، بل والأدهى من ذلك هو عدم حصول قسما من المؤهلين على أية فرصة عمل بالمرة لاسيما في البلدان التي لا تملك خطط جيدة لربط التعليم بالتنمية وبما يؤدي إلى خلق فائض عن حاجة البلد في اختصاصات معينة وعجز في اختصاصات أخرى([16]).
- **الدراسة في الخارج**، حيث أثبتت البحوث المختصة أن هجرة الدارسين في البلدان الأجنبية أكثر من الذين لم يدرسوا أبدا في الخارج، لأن أولئك مطلعون على التسهيلات

[16]) كمال عبد حامد: هجرة الكفاءات من الدول النامية مع إشارة خاصة لحملة الشهادات العليا في العراق (بحث نظري - تطبيقي)، مجلة جامعةأهل البيت عليهم السلام، العدد 8، ص35-55.

والفرص السانحة، واكتسبوا مهارات تناسب المؤسسات وأرباب العمل في البلدان الأجنبية([17]).

وتذكر بعض الإحصائيات حول هجرة الكفاءات العربية أن (60%) من الدارسين في البلدان الغربية يهاجرون، كما أن (15%) من الدارسين في دول أوربا الشرقية يهاجرون، وتذكر تقديرات أخرى أن (50%) من الطلبة الذين يدرسون في الخارج لا يعودون، كما يذهب البعض إلى أن (70%) من مجموع العلماء العرب الذين يتدربون في الخارج لا يعودون إلى البلاد العرب([18]).

- **الأسباب السياسية**، حيث يدعم عدم الاستقرار السياسي الهجرة للكفاءات التي تحمل غالبا أفكار وآراء متطورة تؤرق السلطات المستبدة، وفي هذا المجال أكدت دراسة أجراها احد المهندسين المهاجرين[19] أن (55%) من المشمولين بالدراسة رفضوا وظائف عرضت عليهم في البلدان العربية والسبب يرجع إلى تدني حرية الرأي (83%) وتقييد الحرية السياسية (69%).

لا شك ان العومل الدافعة علي الهجرة متجذرة في الدول النامية الأمر الذي يفقدها اهم مواردها علي الاطلاق، ولهذا يعتبر هذا النزيف من أهم الأسباب وراء إخفاق مشاريع التنمية التي عرفها العالم النامي وفي القلب منه العربي وبلدان شمال أفريقيا التى تعد أحد أهم نقاط انطلاق الهجرة المكثفة للأدمغة نحو دول الاتحاد الأوروبي([20]).

---

[17]) وليم غليزر، هجرة الكفاءات: ما نعرفه عنها وما تحتاج إلى معرفته)، هجرة الكفاءات العربية - بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا) الأمم المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1981). ص326.

[18]) (هجرة الكفاءات)، المجلة العربية للإدارة، المجلد العاشر، العدد الأول، 1986، (عمّان). ص134.

[19]) كمال عبد حامد: هجرة الكفاءات من الدول النامية مع إشارة خاصة لحملة الشهادات العليا في العراق (بحث نظري - تطبيقي)، مرجع سابق، 42.

[20]) نبيل علي: العقل العربي ومجتمع المعرفة، مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول ، عالم المعرفة، الجزء الأول، ع: 369، الكويت، نوفمبر 2009، ص: 39.

المبحث الثاني

تداعيات سياسات الافقار على الأمم والمجتمعات

لا شك أن سياسات الافقار التي تنتهجها الدول المتقدمة كان لها العديد من التداعيات علي الدول النامية، فمن ناحية فشلت كل النماذج التنموية التي انتهجتها الدول النامية وترسخت حالة الفقر والتخلف والجهل والبطالة والمرض، وكلها أمراض تدعو لاعادة النظر الفورية للتعرف علي تلك التداعيات كخطوة أولى ثم وضع الحلول العاجلة لها بما يتناسب مع ظروف كل دولة أو كل مجموعة دول.

ومن الجدير بالذكر ان هذا التخلف الذي تعيشه الأغلبية من دول العالم، والفقر الذي يخيم علي ما يقارب من خمس سكان الكوكب نتج عن سياسات افقار متعمدة موروثة عن العصور الاستعمارية، فعلي سبيل المثال أجبرت اتفاقيات الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي الدول الافريقية على أن تضع أكثر من 80% من احتياطاتها من العملات الأجنبية في البنك المركزي الفرنسي ولا تستطيع الوصول إلّا إلى 15% منها.

ومما يدلل على أن هذه السياسات كموروث استعماري أنه يجري حاليا تداول الفرنك الأفريقي في 12 دولة كانت سابقا مستعمرات فرنسية، بالإضافة إلى غينيا بيساو (مستعمرة برتغالية سابقة) وغينيا الاستوائية (مستعمرة إسبانية سابقة)، وينقسم الفرنك المتداول إلى نوعين، فرنك وسط أفريقيا وفرنك غرب أفريقيا، مع العلم بأن كلا منهما لا يمكن استخدامه في المنطقة الأخرى.

وعموما يمكن تتبع أهم تداعيات سياسات الافقار علي الأمم والمجتمعات وذلك من خلال النقاط التالية:

أولا: معدل نمو أقل من متطلبات التنمية في الدول النامية

تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات النمو في الدول المتقدمة، وذلك كنتيجة طبيعية للارتباط الاقتصادي الذي نشأ كناتج لسياسات افقار الدول وفي مقدمتها ربط الصعوبات والأزمات التي تواجه الدول النامية بالاقتصاديات النامية، وبالتالى فان انخفاض معدلات النمو في الاقتصاديات الكبري يسري تلقائيا إلى الاقتصادات النامية، كما ينتقل اليها تلقائيا معدلات

التضخم المرتفعة التي تعانيها تلك الدول، كما لا يمكن لتلك الدول النامية تحاشي السقوط في فخاخ الركود والكساد المستوردة من نظيراتها المتقدمة.

ويمكن تتبع انخفاض معدل النمو في الدول النامية عن احتياجاتها التنموية بالاضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم وذلك من خلال ما يلي:

1- توقعات معدل النمو بين الدول الفقيرة والدول الغنية

يُتوقع تقرير آفاق اقتصادية الصادر عن صندوق النقد الدولى تراجع النمو العالمي من 3,5% تقريبا عام 2022 إلى 3,0% في عامي 2023 و2024. ورغم أن التنبؤات لعام 2023 تجاوزت قليلا توقعات عدد إبريل 2023 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فإنها تظل متدنية قياسا بالمعايير التاريخية([21]).فلا يزال ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية الصادرة عن البنوك المركزية لمواجهة التضخم يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي.

ويشير الشكل التالى إلى شبه ثبات معدل النمو المتوقع للدول النامية والأسواق الصاعدة خلال العامين 2023و2024 مقارنة بالعام السابق لهما، بينما يتراجع معدل النمو في الدول المتقدمة بمعدل 1% تقريبا خلال نفس الفترة.

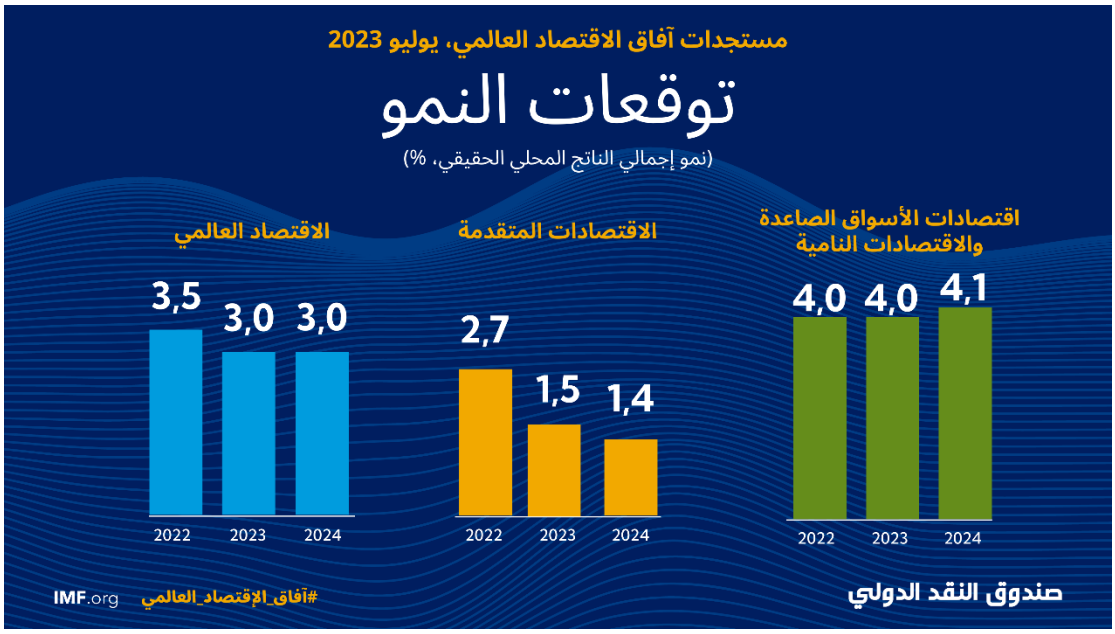

[21]) صندوق النقد الدولى: تقرير آفاق اقتصادية، يوليو 2023.

ورغم أن النظرة المبدئية تشير إلى تفوق معدلات النمو في الدول النامية لا أنه تجدر الاشارة إلى عدة ملاحظاتأكثر عمقا، أولها أن الدول النامية تحتاج إلى معدلات نمو مرتفعة حتي تغطي احتياجات نموها السكاني المتصاعد وهذا المعدل المطلوب أكثر كثيرا من المتوسطات التي يتوقعها التقرير، وبعبارة أخري فان معدلات النمو التي يتوقعها التقرير لن تكون كافية لاحداث الزخم التنموي المطلوب لتلك الدول والقادر على احداث تغيير تنموي ملحوظ يمكنه نقل هذه الاقتصادات من مسارات التخلف نحو مسارات أكثر تقدما.

وثانيها أن هذه المتوسطات تغفل التباين الحاد بين الدول في معدلات النمو المحققة، وأن الأمر يتطلب المزيد من البحث التفصيلي حول معدلات النمو في كل دولة نامية علي حدة حتي تظهر صورة النمو الحقيقية لهذه البلدان.

وثالثها أن البلدان النامية تعد في المجمل ذات طبيعة متخلفة في الهياكل الاقتصادية كما أنها تمتلك موارد هائلة زراعية ومائية ومعدنية وغيرها وبالتالى فان أي نشاط اقتصادي مستجد يضيف ارقاما مرتفعة للغاية لمعدل النمو، وبالتالى فان الارقام التي يشير اليها التقرير حتي حال صحتها علي المستوي الفردي لكل دولة فهي ارقام هزيلة للغاية ولا ترتقي لتحقيق طموحات تلك الدول للخروج من الفقر والتبعية.

عموما يجب ألا يتم التعويل فقط على توقعات صندوق النقد الدولى وحدها فمن الجدير بالذكر ان توقعات البنك الدولى كانت أكثر تشاؤمية، حيث توقع أنه على مدى العامين القادمين 2024و2025، سيبلغ متوسط نمو نصيب الفرد من الدخل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية 2.8%، وهو ما يقل بنقطة مئوية كاملة عن المتوسط المسجل للسنوات 2010–2019. وفي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء – التي تضم نحو 60% من الفقراء المدقعين في العالم – من المتوقع أن يبلغ متوسط نمو نصيب الفرد من الدخل 1.2% في السنتين 2023–2024، وهو معدل قد يتسبب في ارتفاع معدلات الفقر وليس في انخفاضها([22]).

وتجدر الاشارة هنا إلى أنه سواء توقعات البنك الدولى أو صندوق النقد حول معدلات النمو في الدول النامية من المؤكد انها معدلات لا تفي بالاحتياجات التنموية لتلك الدول لا سيما في ظل

[22]) البنك الدولى: تباطؤ حاد وطويل الأمد يلحق أضراراً بالغة بالبلدان النامية، بيان صحفي 2023/1/10.

حالة الزيادة السكانية التي تشهدها معظم تلك الدول مقارنة بالتناقص السكاني الذي أضحي أكبر مشاكل الدول المتقدمة.

2- توقعات معدل التضخم بين الدول الغنية والدول الفقيرة

يشير تقرير آفاق اقتصادية السابق الاشارة اليه إلى أنه من المتوقع انخفاض التضخم الكلي العالمي من 8,7% عام 2022 إلى 6,8% عام 2023 و5,2% عام 2024، بينما يُتوقع أن يكون تراجع التضخم الأساسي (الجوهري) أكثر تدرجا، كما تم رفع تنبؤات التضخم لعام 2024.

وبذلك وطبقا للتقرير فقد ثبت ترجيح احتمالية استمرار معدلات التضخم لفترة أطول وذلك علي الرغم من السياسات النقدية المتشددة التي اتخذتها معظم البنوك المركزية حول العالم، ويعزز هذا التوقع الغاء روسيا لاتفاقية تصدير الحبوب الأوكرانية، علاوة على انخفاض أسعار الصرف في العديد من الدول والتي من المتوقع تغذيتها لمعدلات التضخم، بالاضافة إلى اضطرار العديد من الدول لرفع الأجور لمواجهة ارتفاع معدل التضخم، وهو الأمر الذي سينعكس ولا ريب على المزيد من ارتفاعه.

ويشير البنك الدولى إلى أنه " بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية الهشة، فإن أي تطور سلبي جديد – مثل ارتفاع التضخم أو الارتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة لاحتواء هذا التضخم، أو عودة تفشي فيروس كورونا، أو تصاعد التوترات الجيوسياسية – يمكن أن يدفع الاقتصاد العالمي إلى الركود. وستكون هذه هي المرة الأولى منذ أكثر من 80 عاماً التي يشهد فيها عقد واحد اثنتين من نوبات الركود العالمي"([23]) .

وبذلك فان التحليل السابق يؤكد أن الأزمات الاقتصادية التي تضرب الدول المتقدمة وفي مقدمتها ارتفاع معدلات التضخم، وترجيح السقوط في فخ الركود ستنتقل بسلاسة نحو الاقتصاديات النامية وذلك كنتاج طبيعي لعولمة السياسات التي فرضتها الدول المستعمرة قديما والمؤسسات الدولية حديثا على تلك الدول.

---

[23]) البنك الدولى: تباطؤ حاد وطويل الأمد يلحق أضراراً بالغة بالبلدان النامية، **بيان صحفي، 2023/10/01**

ثانيا: تنامي أعداد الفقراء في العالم

يعرف الفقر بأنه([24]) عدم القدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة، كما يعرف بغياب الحد الأدنى من الدخل أو الموارد لتلبية الحاجات الأساسية، ويشير الفقر بشكل عام إلى مستوى غير مقبول من الأوضاع المعيشية إلى وضع يتسم بالحرمان من موارد، أو قدرات تعتبر ضرورية لحياة بشرية كريمة.

ويرتبط الفقر بمظاهر حرمان مادي ملحوظ، مثل: تردي الأوضاع السكنية، وسوء التغذية، واللباس، ويؤثر الفقر بشكل كبير على مجموعات وفئات قدرتها على الوصول إلى المصادر الاقتصادية محدودة: (كالمرضى، والأيتام، والنساء).

ويفترض مفهوم الفقر وجود حد أدنى من الاستهلاك والدخل يقاس عليه مستوى معيشة الفرد يسمى خط الفقر ويختلف خط الفقر من مجتمع لآخر، كما يتغير داخل المجتمع وفقاً للتغيرات التي تدخل على بنية المجتمع وطاقته الإنتاجية ومستواه التكنولوجي([25]).

وتشير الأمم المتحدة إلى أن الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة الى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات .

ووفقًا للتقديرات المعلنة من الأمم المتحدة([26])، فانه في عام 2015، عاش 10٪ من سكان العالم أو 734 مليون شخص على أقل من 1.90 دولارًا أمريكيًا في اليوم، وحتى قبل جائحة كوفيد-19، وكانت التوقعات الأساسية تشير إلى أن 6% من سكان العالم كان من المتوقع بقاءهم في فقر مدقع حتي عام 2030، دون النجاح فى تحقيق هدف القضاء على الفقر .

كما تشير تقديرات الأمم المتحدة كذلك إلى أن واحد من كل خمسة أطفال يعيش في فقر مدقع، كما أنه يوجد تداعيات للآثار السلبية للفقر والحرمان في السنوات الأولى يمكن أن تستمر مدى

---

[24]) وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية: تعريف الفقر وطرق قياسه.
[25]) نفس المرجع السابق.
[26]) الأمم المتحدة: **القضاء على الفقر، قضايا عالمية.**

الحياة، وفي عام 2016، وإلى أنه لم يستفد 55 % من سكان العالم – حوالي 4 مليارات شخص – من أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية.

كما ذكرت الأمم المتحدة أن الأزمات الأخيرة –من كوفيد–19 إلى غلاء المعيشة– دفعت 165 مليون شخص إلى الفقر منذ 2020، وبسبب الأثر التراكمي لهذه الصدمات، سيبلغ عدد الذين سقطوا في الفقر المدقع (دخلهم أقل من 2.15 دولار في اليوم) 75 مليون شخص بين 2020 ونهاية 2023، وسيقع 90 مليون شخص تحت خط الفقر البالغ 3.65 دولارات في اليوم، وفق توقعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتشير الأرقام السابقة بوضوح إلى ان ما يقارب من المليار نسمة حول العالم يعيشون تحت خط الفقر المدقع، علما بأن تلك الأرقام تقديرية إلى حد كبير، كما أنها قابلة للزيادة، وخير مثال على ذلك أن الغاء روسيا لاتفاقية تصدير الحبوب الأوكرانية سيشعل أسعار الحبوب عالميا، بالاضافة إلى استمرار ارتفاع معدلات التضخم عالميا، وبوادر أزمات اقتصادية في عدة نقاط حول العالم، منها بداية دخول الاقتصاد الألماني في مرحلة الركود، وتباطؤ قطاع العقارات الصيني(قاطرة الاقتصاد الصيني)، وافلاس بعض الدول النامية، وغيرها من المشكلات التي قد تتبلور في شكل أزمة كبري لا سيما مع تواتر الأراء بشأن احتمالية كبيرة لسقوط الاقتصاد الأمريكي في نفق الركود، وهو كلها مشكلات ستؤثر ليس فقط على جهود مكافحة الفقر بل كذلك على تزايد أعداد من يقعون تحت خط الفقر وربما بنسب عالية للغاية.

وتفيد الحسابات الواردة في تقرير الأمم المتحدة السابق الاشارة إليه أن انتشال هؤلاء الفقراء الجدد البالغ عددهم 165 مليونا من براثن الفقر، سيكلف سنويا نحو 14 مليار دولار، أي نحو 0.009% من إجمالي الناتج المحلي العالمي في 2022 وأقل من 4% من خدمة دين البلدان النامية.

وإذا ما أضيف الدخل الفائت على الأشخاص الذين كانوا يعيشون أساسا تحت خط الفقر قبل الصدمات الأخيرة، تصبح تكلفة التخفيف 107 مليارات دولار (0.065% من إجمالي الناتج المحلي وحوالي ربع خدمة الديون)، وهو الأمر الذي من المرجح أنه سيكون أكثر صعوبة في ظل حدوث سيناريو الازمات السابق الاشارة اليها.

ثالثا: أزمة ديون الدول الفقيرة

يقصد بالمديونية تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة. وعند انقطاع حركة التدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية. و يكون سبب هذا الانقطاع في أغلب الأحيان راجعا إلى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية.

وقد نشبت أزمة المديونية العالمية في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، عندما أعلنت المكسيك في عام 1982، عن عدم قدرتها على الوفاء بخدمة ديونها الخارجية التي تراكمت بشكل كبير، ثم امتدت الازمة إلى العديد من الدول بعد ذلك حتي وصلت حاليا لعدد ضخم من الدول مهدد بعدم القدرة على السداد.

وترجع أزمة المديونية الخارجية للدول النامية إلى عدة عوامل داخلية وخارجية، بحيث أن بعضها كانت السبب المباشر لنشأتها، وبعضها الأخرى ساهم في تعقدها، ومن الجدير بالذكر ارتفاع المديونية الخارجية للدول النامية من حوالي 90 مليار دولار في عام 1970 إلى حوالي 625 مليار دولار في عام 1982 ([27]) في حين قفز الحجم الإجمالي للدين الخارجي في عام 1994، حوالي 1770 مليار دولار أمريكي لمجموع الدول النامية أي حوالي 2.5 مرات أعلى بالنسبة لسنة1980([28]).

---

[27]) د. عبد الكريم صادق: دروس مستفادة من أزمة المديونية العالمية، اتحاد المصارف العربية.

[28]) آمال قحايرية: أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ع 2 ، ص 135-156، 2005.

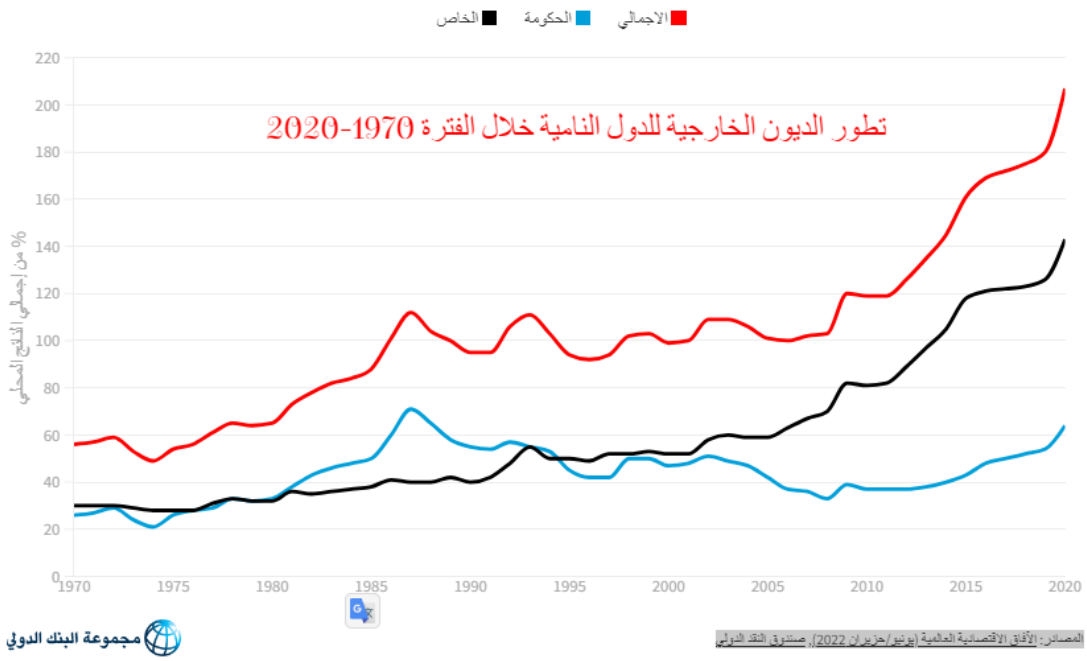

وفي أعقاب جائحة كورونا، ارتفعت الديون العالمية بصورة كبيرة، تشير إحصاءات البنك، الواردة ضمن تقرير الديون الدولية الصادر بنهاية العام الماضي 2022، إلى أن([29]):

- 9.2 تريليون دولار إجمالي الدين الخارجي للاقتصادات النامية (منخفضة ومتوسطة الدخل) حتى نهاية 2021.

- تضاعف إجمالي الدين الخارجي للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية 3 مرات تقريباً ليصل إلى تريليون دولار.

- 60 بالمئة من البلدان الأشد فقراً مُهددة بالوصول إلى "مرحلة المديونية الحرجة" أو أنها قد وصلت بالفعل.

ويشير البنك الدولى إلى أن ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، وتباطؤ النمو أدي إلى تهيئة الساحة لأزمات مالية من النوع الذي اجتاح سلسلة من الاقتصادات النامية في أوائل الثمانينيات، ولكنه من الخطأ إلقاء اللوم على الجائحة فقط، فبذور هذه الأزمات قد نُثرت قبلها بمدة طويلة.

[29] The World Bank: International Debt Report 2022

حيث زاد الدين العام بنسب كبيرة بين عامي 2011 و2019، وفي عينة من 65 بلدا ناميا تؤكد البيانات زيادته بنسبة 18٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط – وبنسبة أكبر بكثير في العديد من الحالات. ففي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، زاد الدين بنسبة 27% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط([30]).

وفي أفريقيا على وجه الخصوص، تشير الشواهد إلى أن الحكومات تعاني من عجز أولي لا لضخ استثمارات مُنتجة طويلة الأجل، بل لسداد الفواتير الجارية. فقد اقترضت ديونا لدفع أجور العاملين في القطاع العام أكبر كثيرا مما اقترضته لبناء الطرق والمدارس والمصانع. ومن بين 33 بلدا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء في العينة، تجاوز الإنفاق الجاري الاستثمارات الرأسمالية بنسبة تقارب ثلاثة إلى واحد([31]).

كما أن هذه البلدان لم تلجأ إلى الاقتراض بتكلفة رخيصة – من مقرضين متعددي الأطراف يقدمون فائدة ميسرة على القروض. ففي عام 2010، شكل المقرضون متعددو الأطراف 56% من الدين العام والدين المضمون من الحكومة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء؛ وبحلول عام 2019، هبطت هذه النسبة إلى 45% فقط. وفي عام 2010، شكلت القروض المقدمة من دائني نادي باريس 18% من الدين؛ وبحلول عام 2019، لم تمثل هذه النسبة سوى 8%. من ناحية أخرى، زاد الاقتراض من الصين والدائنين التجاريين ثلاثة أمثاله تقريبا في الوقت نفسه: من 6% إلى 16%، ومن 8% إلى 24% على التوالي([32]).

وأشارت احدي الدراسات ([33]) ، إلى أن نسبة أكبر من ديون البلدان الفقيرة مستحقة الآن للمقرضين التجاريين، الذين يقدمون آجال استحقاق أقصر، في وقت باتت أسواق رأس المال الدولية مغلقة إلى حد كبير أمام العديد من الحكومات، وتشير كذلك إلى أن التكاليف الحالية للتمويل تجعل من الصعب تحمل خدمة الدين، مع توقع بلوغ الذروة في 2024–25، و"إذا استمرت هذه الظروف، فإن أزمة سيولة كبيرة ستتحول بسرعة إلى أزمة ملاءة واسعة النطاق."

---

[30]) مارسيلو استيفاوسيباستيان إيسل، عندما تعصف أزمة الديون، لا تلومو الجائحة.، مدونات البنك الدولى، 2022/28/06.
[31]) نفس المرجع السابق.
[32]) نفس المرجع السابق.
[33]) تشارلز ألبينت ومارتن كيسلر: **"أزمة الديون القادمة**، مختبر التمويل من أجل التنمية، مؤسسة بيل وميليندا غيتس" **،2022.**

ومن المتوقع طبقا للدراسة السابق الاشارة اليها أن يرتفع إجمالي رصيد الديون لتلك الدول إلى 4.3 تريليون دولار في عام 2026 من 2.9 تريليون دولار في العام الماضي و2 تريليون دولار في عام 2016، كما أن الدول المصنفة على أنها تحت عتبة الدول متوسط إلى منخفضة الدخل، وهي فئة تشمل دولاً تتراوح من غانا إلى السلفادور، ستشهد ارتفاع معدل خدمة الدين إلى الإيرادات إلى 15% من 10% في عام 2020، وهو مبلغ قد يتجاوز في بعض الدول ميزانية الصحة والتعليم.

وكذلك ستشهد إفريقيا جنوب الصحراء، باستثناء جنوب إفريقيا، زيادة في عمليات استرداد السندات الأوروبية إلى ما بين 9 مليارات دولار و10 مليارات دولار في 2024 و2025 مقارنة بـ 2.5 مليار دولار في عام 2019. وستحتاج دول أميركا اللاتينية إلى دفع 17.5 مليار دولار في عمليات الاسترداد في عام 2025، أعلى من 9 مليارات دولار في عام 2023.

وقد حذرت الأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ([34]) من أن تصاعد الديون في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط قد أضر بفرصها في التنمية المستدامة، وأضافت أن ما بين 70 و85 في المائة من الديون التي تتحملها البلدان الناشئة وذات الدخل المنخفض هي بعملة أجنبية، وأنه حتى الآن من هذا العام شهدت 88 دولة على الأقل انخفاضا في عملاتها مقابل الدولار الأمريكي، وأن انخفاض قيمة العملة أدى إلى زيادة تكلفة سداد الديون "بما يعادل الإنفاق على الصحة العامة في القارة."

رابعا: البطالة في الدول النامية

في النسخة الحادية عشرة من تقرير "مراقبة عالم العمل" الصادر عن منظمة العمل الدولية والمنشور في مايو 2023 ([35])، أشار التقرير إلى التفاوت الكبير بين الدول من حيث معدلات البطالة، حيث تبلغ نسبة الأشخاص الراغبين في العمل والعاطلين عنه 8.2 في المائة فقط في البلدان ذات الدخل المرتفع، فيما يصل هذا الرقم إلى أكثر من 21 في المائة في البلدان منخفضة الدخل.

---

[34]) الأمم المتحدة: **الأونكتاد: البلدان النامية تواجه "مقايضة مستحيلة" بشأن الديون، أخبار الأمم المتحدة، 6 كانون الأول/ديسمبر 2022.**

[35]) منظمة العمل الدولية: تقرير "مراقبة عالم العمل "، الموقع الالالكتروني للمنظمة ، مايو2023.

ووجد التقرير أن البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من ضائقة ديون هي الأكثر تضررا، حيث إن أكثر من واحد من كل أربعة أشخاص ممن يرغبون في العمل غير قادرين على الحصول على عمل، كما أكد أن أزمة الديون تقوض من قدرة البلدان النامية على الاستجابة للتحديات التي تواجهها مثل الصراعات والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية.

وعلى الرغم من توقع المنظمة أن تنخفض البطالة العالمية إلى ما دون مستويات ما قبل الجائحة هذا العام، حيث سيصل المعدل إلى 5.3 في المائة– أي ما يعادل 191 مليون شخص، الا أنها رجحت أن ينعكس ذلك على معدلات البطالة في الدول منخفضة الدخل، لا سيما في البلدان الأفريقية وفي المنطقة العربية والتي ستبقى معدلات البطالة فيها أعلى مما كانت عليه قبل الجائحة، فبالنسبة لشمال أفريقيا، من المتوقع أن يبلغ معدل البطالة 11.2 في المائة في عام 2023، بينما سيبلغ المعدل في أفريقيا جنوب الصحراء 6.3 في المائة. وقدرت المنظمة نسبة البطالة في منطقة الدول العربية بـ 9.3 في المائة.

وتجدر الاشارة إلى ان الارقام السابقة التي أشار اليها التقرير لم تكن ناجمة عن جائحة كورونا وتداعياتها أو أي مستجدات عالمية أخري بل هي حالة مستمرة ومزمنة ترتبط كليا بالاحوال الاقتصادية المختلة التي تعانيها اقتصاديات الدول النامية كنتيجة لسياسات الافقار، ومما يدلل علي ذلك الأرقام الواردة في تقرير المنظمة لعام 2018 والتي أشارت إلى وصول عدد العاملين الذين يعيشون في فقر مدقع إلى 176 مليون في عام 2018، أي 7.2 بالمائة من مجموع العاملين([36]).

ويؤكد البحث السابق الاشارة اليه كذلك أيضاً أن التقدم الكبير الذي أحرز سابقاً في الحد من العمالة الضعيفة توقف منذ عام 2012. وهذا يعني وفق التقديرات وجود قرابة 1.4 مليار عامل في وظائف مهددة في عام 2017، ويُتوقع أن ينضم إليهم 25 مليون شخص إضافي بحلول عام 2019. وفي البلدان النامية، يعمل ثلاثة من أصل كل أربعة عاملين في وظائف مهددة.

[36]) منظمة العمل الدولية: البطالة والنقص في العمل اللائق سيظلان مرتفعان في عام 2018،
https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_615881/lang--ar/index.htm

وتشير الارقام السابقة بوضوح إلى استمرار حالة البطالة المرتفعة للغاية في الدول الفقيرة مقارنة بمعدلات أكثر انخفاضا في الدول الغنية، وكذلك فان هذه المعدلات هي معدلات مستمرة منذ عدة عقود سابقة، وأن مجرد تحسنها النسبي في بعض الأحيان لا يعدو أن يكون أمرا مؤقتا يعكس اجراءات وتكتيكات ولا يعكس اتراتيجيات تؤتي بنتائج مستدامة.

خاتمة

تناول هذا البحث أهم سياسات الافقار التي تتبعها الدول الكبري للهيمنة والسيطرة علي الدول النامية وتداعيات هذه السياسات على الدول النامية، وقد تطرق البحث إلى السياست التنموية المفروضة على الدول النامية وكيف رسمت لها النموذج الرأسمالى كنموذج تنموي وحيد، كما أجبرتها علي اتباع وصفات المؤسسات الدولية والمرتكزة علي التوجهات النيوليبرالية متجاهلة الظروف والأوضاع الداخلية الخاصة لكل دولة من تلك الدول.

كما اضطرت الدول النامية للانخراط في اتفاقيات حرية التجارة مما رسخ من أوضاعها كمورد للمادة الخام ومستورد للسلع المصنعة، ونتج عن تقسيم العمل الدولى على هذا الأساس بذور رئيسية لفشل التكتلات التجارية التي دخلت فيها الدول النامية، حيث جميعها منتجة للمادة الخام وليست مصنعة، بالاضافة إلى مؤامرات افشال تلك التكتلات.

وتطرق البحث كذلك إلى تداعيات تلك السياسات على الدول النامية، وتبين أن هذه السياسات ساهمت في انخفاض معدلات النمو في تلك الدول إلى الحد الذي لا يكفي لمتطلبات التنمية او حتي يتوازن مع الزياة السكانية فيها، كما ربطت تلك السياسات اقتصاديات الدول النامية مع نظيراتها المتقدمة فانتقلت اليها الأزمات الكبري مثل التضخم، ومع اضطرارها لاتباع نفس السياسات من تشديد نقدي برفع سعر الفائدة أضحت مخاطر الركود ليست بعيدة عنها خاصة مع وقوع بعض دول العالم المتقدم في هذا الفخ.

كما أفضت سياسات افقار الدول النامية كذلك إلى أزمة ميونية خانقة تهدد تلك الدول، وان هذه الأزمة بدأت في ثمانينات القرن الماضي ولكنها أصبحت أكثر عنفا بعد أزمة كورونا، مهددة

بافلاس عشرات الدول الفقيرة والتي اضطرت إلى تخفيض انفاقها العام علي الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وفي مقدمتها الصحة والتعليم.

ولا شك أن هذه السياسات بتداعياتها المختلفة قد أدت كذلك إلى أن يصبح معدل البطالة في الدول النامية ثلاثة أضعاف نظيره في الدول المتقدمة.

النتائج:

1- تتبع الدول المتقدمة بصورة مباشرة أو عبر المؤسسات الدولية مجموعة من السياست أسهمت في افقار واستمرار فقر الدول النامية.
2- فرض النموذج الرأسمالى والتوجهات النيوليبرالية علي الدول النامية الأمر الذي عطل من عملية التنمية فيها كما تسبب في زيادة أعداد الفقراء.
3- سياسات الحرية الاقتصادية المفروضة من المؤسسات الدولية رسخت تقسيم العمل الدولى في غير صالح الدول النامية وافشل تنميتها الصناعية، ولم تنجح تكتلاتها مع بعضها اما بسبب التآمر المباشر من الدول الكبري أو لأن جميعهم ينتجون نفس المواد التي هي خام في الأساس.
4- لم تكتف الدول المتقدمة بحجب التكنولوجيا عن الدول الفقيرة ولكنها كذلك عملت علي اقتناص العقول النابهة في تلك الدول، الأمر الذي عطل ليس واقع التنمية لديها بل مستقبل التنمية كذلك.
5- انخفاض معدل النمو في الدول النامية والناتج عن سياسات الافقار يبتعد بها عن تحقيق التنمية المنشودة، لا سيما في ظل انتقال الأمراض الاقتصادية خاصة التضخم من الدول المتقدمة للنامية.
6- تواجه الدول النامية حاليا أزمة مديونية غير مسبوقة ولن تفلح في سداد ما عليها الأمر الذي يضعها علي شفا الافلاس.
7- لا تزال معدلات البطالة في الدول الفقيرة تبلغ ثلاثة أضعاف نظيراتها في الدول المتقدة كنتيجة لسياسات الافقار التي تمارس عليها.

التوصيات

من خلال دراسة أهم سياسات الافقار وتداعياتها علي الأمم والمجتمعات يوصي البحث بأهمية افراد دراسة منفصلة لكل سياسة منها وكذلك افراد دراسة منفصلة لأزمة الفقر في هذه الدول وكيفية الخروج منها لا سيما أنه تعد المحرك الرئيس لمعظم تلك التداعيات.

المراجع:

1- الأمم المتحدة: **موضوع عام 2022: الكرامة للجميع.**

2- مدونات البنك الدولى: الفقر العالمي في عشرينيات القرن الحادي العشرين في مسار جديد أسوأ.

3- الطيب بوعزة: **في السياق التاريخي لنشأة النيوليبرالية، موقع الجزيرة نت.**

4- فيروس كورونا: زيادة بقيمة الربع في ثروات الأغنياء في ذروة تفشي الوباء

5- موخيسا كيتويي: **كيف تؤثر الحروب التجارية على الدول الفقيرة؟**

6- مهدي الوحيد: خفض سعر صرف الدينار وأبعاده، الاقتصاديون العراقيون، مايو 2020.

7- شقير، محمد لبيب .- الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها (الجزء الأول) .- بيروت، مركز دراس، ص 71.

8- مصطفى العبد الله الكفري: **التكتلات الاقتصادية، الحوار المتمدن-العدد: 7631 - 3 / 6 / 2023**

9- فيكيتامويلوا أوتويكامانو: جسر الفجوة التقنية في أقل البلدان نمواً، وقائع الأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/44911

10- برونو لانفين: مؤشر الابتكار العالمي 2002 ،ويبو.
https://www.wipo.int/pressroom/ar/articles/2022/article_0011.html

11- كمال عبد حامد: هجرة الكفاءات من الدول النامية مع إشارة خاصة لحملة الشهادات العليا في العراق (بحث نظري - تطبيقي)، مجلة جامعةأهل البيت عليهم السلام، العدد 8، ص35-55.

12- وليم غليزر، هجرة الكفاءات: ما نعرفه عنها وما تحتاج إلى معرفته)، هجرة الكفاءات العربية - بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا) الأمم المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1981). ص326.

13- (هجرة الكفاءات)، المجلة العربية للإدارة، المجلد العاشر، العدد الأول، 1986، (عمّان). ص134.

14- نبيل علي: العقل العربي ومجتمع المعرفة، مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول ، عالم المعرفة، الجزء الأول، ع: 369، الكويت، نوفمبر 2009، ص: 39.

15- صندوق النقد الدولي: تقرير آفاق اقتصادية، يوليو 2023.

16- البنك الدولي: تباطؤ حاد وطويل الأمد يلحق أضراراً بالغة بالبلدان النامية، بيان صحفي 2023/1/10.

17- البنك الدولي: تباطؤ حاد وطويل الأمد يلحق أضراراً بالغة بالبلدان النامية، **بيان صحفي، 2023/10/01**

18- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية: تعريف الفقر وطرق قياسه.

19- الأمم المتحدة: **القضاء على الفقر، قضايا عالمية.**

20- آمال قحايرية: أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ع 2 ، ص 135-156، 2005.

21- مارسيلو استيفاوسيباستيان إيسل، عندما تعصف أزمة الديون، لا تلومو الجائحة.، مدونات البنك الدولي، 2022/28/06.

22- تشارلز ألبينت ومارتن كيسلر: **"أزمة الديون القادمة،** مختبر التمويل من أجل التنمية، مؤسسة بيل وميليندا غيتس" **،2022.**

23- الأمم المتحدة: **الأونكتاد: البلدان النامية تواجه "مقايضة مستحيلة" بشأن الديون، أخبار الأمم المتحدة، 6 كانون الأول/ديسمبر 2022.**

24- منظمة العمل الدولية: تقرير "مراقبة عالم العمل "، الموقع الالالكتروني للمنظمة ، مايو2023.

25- منظمة العمل الدولية: البطالة والنقص في العمل اللائق سيظلان مرتفعان في عام 2018، https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_615881/lang--ar/index.htm

26- The World Bank: **International Debt Report 2022**